

دراسة نماذج وأطر الميزانية العامة في الجزائر لمواجهة تقلب إيراداتها بين (2000-2018)

تجارب دولية أنموذجا.

د. سيف الدين بوزاهر¹ حبيبة عامر²¹ أستاذ محاضر "ب" قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة مستغانم، e.bouzahar@univ-mosta.dz² أستاذ محاضر "أ" قسم العلوم التجارية ، جامعة وهران 2، amer_habiba@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/03/01

تاريخ الاستلام: 2020/01/05

الملخص:

هدفت الدراسة لتحليل اعتماد الجزائر سياسة إنفاق توسعية في ظل وفرة مالية أملا منها في خلق الشروط المحفزة للنمو عن طريق تطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد منذ سنة 2001 مستخدمة عائدات البترول، أي ما يعرف بالسياسة التوسعية لكن مع حدوث انهيار في أسعار النفط أدى إلى تبني سياسة مالية تقشفية بالمقارنة مع تجربة الشيلي أين اعتمدت سياسة مالية غير دورية، واستخدمنا الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل الأطر والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في إدارة إيرادات المحروقات، وتوصلنا إلى نتائج أهمها أن ضعف إدارة مداخل المحروقات وغياب قواعد وأطر الميزانية العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، قواعد وأطر الميزانية، تجربة الشيلي.

Abstract:

The study aimed to analyze the adoption of Algeria's expansionary spending policy in the form of financial abundance in the hope of creating conditions conducive to growth through the implementation of public investment programs began specifically since 2001 using oil revenues, the so-called expansionary policy, but with the collapse of oil prices led to Adopting an ancillary fiscal policy in comparison with the experience of Chile where a non-cyclical fiscal policy was adopted. We used analytical descriptive method to analyze the frameworks and procedures adopted by the government in managing the hydrocarbons. We reached the results of the weak management of hydrocarbon revenues and absence of budget rules and frameworks General in Algeria.

Keywords: fiscal policy, budget rules and frameworks, Chilean experience.

¹ المؤلف المرسل

مقدمة:

بالنظر للملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية (قطاع المحروقات) في معظم البلدان النامية، فإن السياسة المالية تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي، حيث يحتل قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري المكانة المرموقة والوزن الكبير وذلك بما يتمتع به من دور كمحرك رئيسي للاقتصاد والمصدر الوحيد لخلق الثروة، من خلال الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن طفرة أسعار النفط التي عرفت مع بداية الالفية، ما سمح للدولة بلنتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، غير أن بمجرد انهيار أسعار النفط سنة 2014 تدهورت الأرصدة المالية العامة (نفاذ صندوق ضبط الإيرادات، تقلص الاحتياطات النقد الأجنبي)، بالإضافة الى ذلك اتخذت الحكومة تدابير التقشف المجحفة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد، إضافة الى خفض التوظيف في القطاع العام، في حين استطاعت الشيلي تطبيق سياسة مالية غير دورية لحماية الاقتصاد من التقلبات الكبيرة في أسعار النحاس، مما خفض نسبيا تقلبات الإنفاق، هذا ما دفعنا الى طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد تطبيق فعلي لقواعد وأطر الميزانية لمواجهة تقلب الإيرادات في الجزائر بين 2000-2018؟

للإمام بجوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال العقدين الآخرين؟
- ماهي الإجراءات الحكومية وما مدى فعاليتها في الإدارة الرشيدة لإيرادات المحروقات؟
- ماهي اهم نماذج قواعد و اطر الميزانية العامة المتبعة في عدد من البلدان الغنية بالموارد ؟
- بالمقارنة بالتجربة الشيلية ماذا تستفيد الجزائر؟

أهداف البحث: هدفت هذه الدراسة إلى:

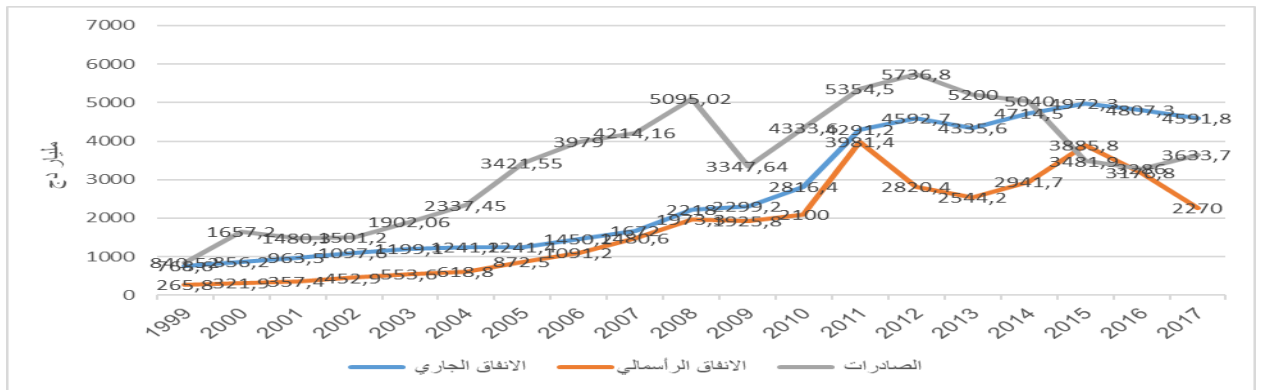
- ✓ التعرف على أهمية القواعد المالية العامة وأطر الميزانية المتبعة في عدد من البلدان الغنية بالموارد
 - ✓ تقييم السياسة المالية الإجراءات الحكومية المتخذة في الجزائر في ترشيد الانفاق.
 - ✓ الاستفادة من تجارب الدول النامية الغنية بالموارد الشابه بالجزائر في إدارة مواردها .
- نظرا لطبيعة البحث اعتمدنا منهج العرض والتحليل، وقسمنا المداخلة إلى اربع محاور رئيسية:
- المحور الأول: طبيعة السياسة المالية في الجزائر.
 - المحور الثاني: ضعف الإجراءات الحكومية المتبعة لتحسين إدارة إيرادات المحروقات.
 - المحور الثالث: اهم قواعد المالية العامة و اطر الميزانية في الدول الغنية بالموارد
 - المحور الرابع تجربة الشيلي
 - المحور الأول: طبيعة السياسة المالية في الجزائر

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، حيث غير المتوقعة اعتمدت الجزائر سياسة إنفاق توسعية في ظل وفرة مالية أملا منها في خلق الشروط المحفزة للنمو عن طريق تطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد منذ سنة 2001 مستخدمة عائدات البترول، حيث تضاعف الإنفاق الحكومي إلى أكثر من 8 مرات بين 2000 و 2015، هذا الوضع يؤكد مساهمة السياسة المالية للاتجاهات الدورية لأسعار النفط. وقد جُرب استخدام الاستثمار العام خاصة في البنية التحتية لتعزيز النمو عدة مرات في العديد من الدول النامية فقد نفذت عدد من البلدان حملات استثمار عام كبيرة في السبعينات ومن بينها الجزائر دون تحقيق نجاح كبير.

1-دورية السياسة المالية :

لقد توصل العديد من الاقتصاديين (Gavin and Perotti)(1997)، (Kaminsky, Reinhart and Végh, 2004) إلى أن دورية سياسة الإنفاق الحكومي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أكثر وضوحا منه في الدول المتقدمة، حيث أن طابع السياسة المالية تميل إلى أن تكون مساهمة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية (Procyclical)، عندما تكون أسعار النفط مرتفعة (في أيام الرخاء)، يتم الإنفاق بشكل مبالغ فيه، وحين تنخفض الأسعار يقل الإنفاق هذا الوضع ينطبق تماما على حالة الجزائر، اين عرفت النفقات العامة بين 2000 و 2015 تطور كبير جدا نظرا لتحسن مداخيل الجباية النفطية بفضل تحسن أسعار النفط الذي شهدته السنوات الأخيرة انتقلت من 1034.4 مليار دج سنة 1999 الى 8858.1 مليار دج سنة 2015 ما يعادل 110 مليار دولار، وبمجرد انهيار أسعار النفط منذ نصف الثاني من سنة 2014 انخفضت الإيرادات العامة مما انعكس ذلك سلبا على تقلص الإنفاق العام خاصة الرأسمالي منه (ميزانية التجهيز) كما يوضحه الشكل 1، حيث لجئت الدولة إلى تسقيف الميزانية على المدى المتوسط، خاصة مع نزوب صندوق ضبط الموارد .

الشكل (1): تطور الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) وإيرادات المحروقات 1999-2017.



المصدر: بناء على تقارير قوانين المالية –وزارة المالية

<http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>

أدت طفرة معدلات التبادل التجاري إلى إرخاء القيود على الموازنة الحكومية وسمحت للحكومة بتمويل مستوى أعلى من الإنفاق في إطار البرامج التنموية التي رصدت لها أموال ضخمة، مما زاد في نسبة عجز الميزانية الى 40 % من الناتج المحلي

خارج المحروقات مما يدل على ان الحكومة تنتهج سياسات مالية توسعية نتيجة ارتفاع مداخلها، غير أن بمجرد انخفاض الأسعار تقلص الإنفاق العام خاصة في جانب النفقات الرأسمالية التي تراجعت بـ 45% في ظرف سنتين بعد تراجع أسعار النفط، ما يؤكد ان السياسة المالية مسيرة للاتجاهات الدورية لأسعار النفط التي تتميز بالارتباط الشديد بتقلبات أسعار البترول وهي الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر وتسمى هذه "بدورية السياسة المالية".

2- سوء كفاءة الاستثمار العام (ضعف تأطير الفني):

انتهجت السلطات العمومية سياسة الإنعاش الاقتصادي لتدارك التأخر في التنمية شرعت في تطبيق سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية، ولا زالت تطرح تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاءة.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي 2015 إلى أن نحو 40 % من القيمة المحتملة للاستثمار العام في البلدان منخفضة الدخل يفقد نتيجة عدم الكفاءة في عملية الاستثمار بسبب التأخيرات الزمنية، عدم كفاءة تدريب المسؤولين؛ وعدم كفاية عمليات تقييم الاحتياجات وتحضير العطاءات وتقييمها؛ والفساد. ويمكن أن يؤدي خفض عدم الكفاءة إلى زيادة كبيرة في المكاسب الاقتصادية التي يحققها الاستثمار العام¹.

وفي الجزائر هناك ظاهرة إعادة تقييم مشاريع (Les réévaluations Des Projets) البنية التحتية بسبب التأخر الكبير في إنجاز المشاريع المرصودة وضعف الدراسات الفنية المتعلقة بالإنجاز لاسيما المشاريع الهيكلية (ميتر و الجزائر، ترامواي، الطريق السيار، السدود.... الخ)، هذا التأخر ترتب عليه ارتفاع في التكاليف، حيث قدرت مبالغ إعادة التقييم لبرنامج دعم النمو الاقتصادي حوالي 50 مليار دولار².

أيضا في ما يخص إعادة تقييم رخص برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) زاد بنسبة 40 % من قيمة المشاريع المسجلة عند الانطلاق مست إعادة التقييم المالي 36 مشروع من اصل 44 مسجل في البرنامج، حيث ارتفعت تكلفة مخصصات البرنامج في البداية من 2625 مليار دج الى 3655 مليار دج أي بفارق 1050 مليار دج ما يعادل 14 مليار دولار هذا حسب تصريح مدير الصندوق الوطني للتجهيز من اجل التنمية (CNED)³. رغم قيام هذا الأخير بإعداد دليل للإدارة و متابعة مشاريع البنية التحتية الرئيسية في جانفي 2010 بالتعاون مع البنك الدولي (WB) كأداة لتحسين مراقبة وتقييم النفقات العامة فيما يتعلق بمشاريع التجهيز الكبرى⁴. رغم ذلك استمر ارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع العمومية اين سجل قانون المالية لعام 2015 مبلغ 760,7 مليار دج كإعادة تقييم لمشاريع البنية التحتية ذات طابع اجتماعي و اداري غير تامة أي ما يعادل 7.5 مليار دولار، بالإضافة الى عمليات إعادة تقييم سنة 2018 لاسيما في مشاريع السكن والأشغال العمومية بلغت الكلفة 416.3 مليار دينار جزائري مسجلة في قانون المالية لعام 2018 اي ما يعادل 3.62 مليار دولار رغم سياق التقشف المنتهجة من طرف الحكومة .

هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا وهدرًا للإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق) فوفقا لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة،

من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافاً و 7 نقاط كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية و الخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (1): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة 2014/2008

السنوات	2009/08	2010/09	2011/10	2012/11	2013/12	2014/13
قيمة المؤشر	3.7	3.2	3.3	3.0	2.4	2.8
الرتبة/ عدد دول	134/48	133/80	139/64	142/79	144/116	148/101

Source: Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008-2014, <https://www.weforum.org/reports>

ويتضح من هذا السرد ان عمليات إعادة تقييم التي مست العديد من مشاريع البنية التحتية و البرامج التنموية و ارتفاع تكاليف إنجازها تدل على مدى ضعف المؤسسات القائمة على تسيير إيرادات المحروقات نظراً لسوء التسيير والتنفيذ، والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى ، حيث تعتمد فعالية الاستثمار العام على عوامل مؤسسية، مثل القدرة على اختيار المشاريع وتنفيذها وتقييمها، ولذلك توجد ضرورة لا غنى عنها لتوافر نظم قوية لإدارة المالية العامة فعندما توجد على المائدة نقود كثيرة، تكون سياسة الاستثمار الحكومي معرضة بشكل خاص لخطر اصطيادها من قبل جماعات المصالح والجماعات صاحبة النفوذ⁵.

المحور الثاني: ضعف الإجراءات الحكومية المتبعة لتحسين إدارة إيرادات المحروقات

يمكن أن تجعل وفرة الموارد من الصعب على صانعي السياسات وضع وتنفيذ سياسات للإنفاق والضرائب اين تواجه هذه البلدان عدم اليقين في ثروتها النفطية وذلك لتقلب إيرادات النفط نظراً لتقلب أسعاره، مما يمثل إشكالية في ما يتعلق بالإدارة المالية الكلية قصيرة الاجل، وتخطيط الميزانية والاستخدام الفعال للموارد ، لهذا طبقت الجزائر مجموعة من السياسات و القرارات للاستغلال الأمثل لهذه الموارد الضخمة التي سنحاول مناقشتها في ما يلي:

1- صندوق ضبط الإيرادات كألية لإدارة عوائد النفط وتمويل الميزانية العامة: تتمثل اهداف انشاء صناديق السيادية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحييد الآثار الضارة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وأهمية عزل الاقتصادات الوطنية من اجل ضمان الإدارة الفعالة لثروة الموارد الطبيعية، شهدت فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية رواج بين معظم الدول النفطية وقد زاد عددها خاصة بعد سنة 2000 نظراً للطفرة الأسعار الكبيرة خلال هذه الفترة لتصل الى 67 صندوق، ومن بينها الجزائر.

1-1-الهدف من انشائه: تم إنشاء "صندوق ضبط الموارد" بناء على القانون رقم 02-2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، معتمداً على مصدر تمويله من فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية التي تعدده الحكومة في نفس السنة ،ويكمن الهدف الرئيسي من انشائه حماية الميزانية العامة للدولة والاقتصاد القومي من تقلبات أسعار النفط بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل وفقاً لهذا الهدف يمكن تصنيفه للصندوق تثبيت (Stabilization Funds) أكثر منه صندوق ادخار ، وقد اضيف عدة تعديلات في عمله ويعتبر

تعديلي سنتي 2004 و 2006 الأهم على الإطلاق حيث عُدل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح "تمويل عجز الخزينة بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج⁶، بمعنى تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب العجز ما أدى إلى نفاذ صندوق سنة 2017 كما يوضحه الجدول.

الجدول 2: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بين 2000-2017 / الوحدة: مليار دج

السنوات	تراكم بين 2000-2013	2014	2015	2016	*2017
الرصيد في نهاية السنة بعد تغطية عجز الميزانية	5563.51	4408.2	2 073,8	784.5	740

Source : la D.G.P.P-Ministère des finances <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique> vu le 02/2019

* بناء على تعدد على 2006 يجب أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج رغم أن عجز الميزانية سنة 2017 بـ 1284 مليار دج، أي أنه تم استنفاد الصندوق.

عرفت إيرادات الصندوق ارتفاع ملحوظا هذا راجع لارتفاع أسعار النفط بالمقارنة بسعر المرجعي المعتمد لإعداد الميزانية، ما أثر في وضعية الصندوق تراكم طيلة الفترة 2000-2013 أين حقق تراكم ضخيم بعد اقتطاعات تسديد عجز الخزينة وصل في نهاية 2013 إلى 5563.51 مليار دج (ما يعادل 70 مليار دولار سنة 2013). إلا أن لجوء الحكومة المكثف لصندوق ضبط الموارد ما بين 2014 و 2017 بسبب عجز الميزانية المرتفع في ظل تراجع إيرادات الجباية النفطية تآكلت موارد نهاية 2017 أين عمدت الحكومة إلى اقتطاع أكثر من 3600 مليار دينار مما يكشف اتساع حجم العجز في الميزانية.

1-2- ضعف الحوكمة في صندوق ضبط الموارد: تتجلا سوء حوكمة الصندوق في النقاط التالية:

- أولا: ضعف آلية عمل الصندوق :إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، يعني سيطرة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلاله بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خلال فترات ارتفاع الجباية البترولية.

يتركز عمل الصندوق على امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة تقلب أسعار المحروقات، تم تمويل عجز الميزانية المستمر منذ نشأته بمجموع يقدر 19.162 مليار دج ما يفوق 210 مليار دولار إلى غاية نهاية 2016، حيث أصبح أداة تمويل في يد الحكومة لتطبيق سياستها المالية التوسعية فقط وليس كأداة تحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب آثار المرض الهولندي من أجل الضمان الإدارة الفعالة لثروة الموارد الطبيعية في الجزائر.

- ثانيا: ضعف المراقبة والمساءلة إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يؤدي إلى عدم خضوعه لرقابة البرلمان، عندما كان يتم إعداد الميزانية العامة يتم على أساس سعر مرجعي 37 دولار منذ سنة 2008

دون مراعاة العجز المسجل في نهاية كل سنة والذي يتم تغطيته من طرف موارد الصندوق، مما ينتج عنه اعداد الميزانية العامة السنوية فعليا على أساس 70 الى 90 دولار بمعنى ان البرلمان لا يراقب ولا يجيز الا حوالي 30 % فقط من العوائد المحروقات ما يجعل ازيد من 70% خاضعة لتقديرات السلطة المالية (الحكومة) وخارجة عن رقابة البرلمان وهذا ما جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة ادراج هذا الصندوق ضمن الميزانية العامة للدولة، مما يعني عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة.

-ثالثا: غياب الشفافية والإفصاح :

عدم نشر تقارير دورية تفصيلية عن الصندوق يقلل من شفافية التسيير ويؤدي إلى حرمان الرأي العام من الإطلاع على تطور وضعية الصندوق. فوفقا لمؤشر لينبرغ مادول (Indice de Lindberg Maduell) الذي هو عبارة عن مؤشر مطور في معهد صناديق الثروة السيادية يهدف لقياس مستوى شفافية صناديق الثروة السيادية في العالم يتكون من 10 معايير كل معيار يعادل درجة، اما مؤشر ترومان (Indice de Truman) يعتبر أكثر شمولية لأنه يأخذ في الاعتبار 25 معيارًا ، مصنفة في أربع فئات: الهيكلية ، الحوكمة ، الشفافية والمحاسبة ، السلوك معبر عنها بنسب مئوية و النتيجة عبارة عن المتوسط الترجيحي لنسب معايير المؤشر ، كما يوضح الجدول التالي تصنيف بعض الصناديق السيادية حسب مؤشر الشفافية ⁷.

الجدول (3-17): تصنيف صندوق ضبط الموارد وبعض الصناديق الأخرى حسب مؤشر الشفافية.

اسم الصندوق	البلد	سنة النشأة	مؤشر الشفافية		
			Maduell*	Lindberg	Truman**
صندوق المعاشات الحكومي	النرويج	1990	10		92
شركة مبادلة للتنمية	الامارات	2002	10		15
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	1953	6		48
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	2000	1		27
Temasek Holdings	سنغافورة	1974	10		45
State Oil Fund of Azerbaijan	أذربيجان	1999	10		77
صندوق التثبيت الاقتصادي	شيلي	1985	10		70

*<https://www.swfinstitute.org/statistics-research/linaburg-maduell-transparency-index/>, consulté le 05/03/2018

** S. COISSARD, Y. ECHINARD & A. LAURENTAFRI, « L'émergence des fonds souverains. Réalités et enjeux », Volume XII, 2011,p11-12.

يصنف أداء صندوق النرويج الاحسن في العالم بنسبة تعادل 92 % و 10 درجات كاملة ما يعكس مدى الشفافية التي يتمتع بها في حين لا يوجد أي تحسن في أداء صندوق الثروة السيادية للجزائر حيث يصنف الأقل شفافية في العالم منح درجة واحدة من 10 درجات من قبل معهد صناديق الثروة السيادية و 27 % في الشفافية والمسائلة، تعكس هذه النتيجة مدى عدم وضوح الرؤية في تسيير الصندوق و ضعف حكومته الذي يعمل بعيدا عن الرقابة البرلمانية والمسائلة وحتى

الرأي العام اذ انه يقع خارج نظام الميزانية، الامر الذي يحد من فعالية المراقبة و يجعله عرضة لإساءة استخدام موارده والتدخل السياسي في ادارته اين فشلت الطبقة السياسية في تسيير واستدامته حيث لم يصمد بعد سنتين فقط من تراجع أسعار النفط سنة 2014 و استخدم كأداة لتحقيق أغراض سياسية في تمويل الاستثمارات العمومية غير فعالة عوض توظيف إيرادات الصندوق في أصول استثمارية خارجية تساعد في تحقيق مكاسب وتحويل الثروة الناضبة إلى اصول ذات عوائد وهو منهج يعرف باسم "منهج الربع السنوي". ففي النرويج على سبيل المثال، تتلقى الميزانية الحكومية كل عام نحو 4 % من قيمة الإيرادات النفطية المدخرة في شكل صندوق سيادي لتمويل عجز الميزانية ، هذا ما يطلق عليه في حالة الجزائر سوء إدارة العوائد الطاقوية لضعف نوعية المؤسسات القائمة بإدارته التي ناقشنا أسبابها في الفصول السابقة .

2- حقيقة اعتماد سعر نفط مرجعي تحفظي في إعداد الميزانية في ظل غياب قواعد الميزانية:

لقد اتبعت الحكومة في اعداد الميزانية سعر نفط مرجعي متحفظة حتى في ظل الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط الا ان هذه السياسة تبقى نظريا فقط ، لان في الواقع اعتماد السعر المرجعي لإعداد الميزانية كان 19 دولارا للبرميل في السنوات ما بين 2003-2007، و بداية من سنة 2008 بسعر 37 دولارا للبرميل لكن هي أسعار اعداد مشروع قانون الميزانية من دون مراعاة العجز المسجل في نهاية كل سنة والذي يتم تغطيته من طرف صندوق ضبط الموارد وبالتالي السعر الحقيقي لمعادلة الميزانية فاق 80 دولار لعدة سنوات في ظل سياسة مالية توسعية.

هذا الإصرار من طرف السلطات العمومية في اعتماد سعر مرجعي تحفظي لا يمكن تفسيره الا برغبة السلطة التنفيذية في الإفلات من الرقابة البرلمانية والابتعاد عن اهم شروط الاستدامة المالية وركائز الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمساءلة⁸. بالإضافة لذلك غياب تام لتطبيق قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل (قاعدة توازن الميزانية العامة (الرصيد الهيكلي)، قاعدة المديونية، قاعدة الإيرادات والنفقات)¹ التي تساعد في تخطيط وإدارة وتحديد أولويات الإيرادات والنفقات على المدى المتوسط (3-5 سنوات)، في حين كان هناك تحرك في جميع أنحاء العالم خاصة الدول الغنية بالموارد (كشيلي، النرويج، بوتسوانا منغوليا...) نحو زيادة الاعتماد على قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل للمساعدة في مواجهة تقلب الإيرادات في المدى المتوسط، قواعد رصيد الخزانة والديون كانت هي الأكثر شيوعا. غير ان في الجزائر لم نشهد أي قاعد او اطار ينظم الانفاق العام و حتي اذا تم اعتماد سعر مرجعي لإعداد مشروع الميزانية لم تحترم هذا الالتزام مما وضع الجزائر امام صعوبات مالية كبير بمجرد تراجع أسعار البترول بدء من نصف الثاني من عام 2014، حيث تتمثل مزايا قواعد المالية العامة في توفير سياسة للمالية العامة تتسم بقابلية الاستقرار ووضوح المسار والاستقرار، كونها تساعد على الحفاظ على الانضباط المالي⁹.

3- غياب الشفافية و الرقابة على الجباية النفطية و الميزانية العامة :

تمثل الجباية البترولية مصدرا هاما لميزانية الدولة أكثر من 70 % في المتوسط من إيراداتها، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على الجباية البترولية. يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفاعلة لتقييم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين التقديرات واستهلاك الموارد وترشيد إنفاقها. غير أن هذا المشروع لم يطرح على المجلس الشعبي إلا أربع مرات تخص السنوات: 1978، 1979، 1980، 1981، فلم تكن هناك رقابة لأوجه صرف المال العام إلا بالنسبة للسنوات المذكور. و مرة الأخيرة في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (ميزانية 2008) للمناقشة أمام البرلمان بناء على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة الاستخدام الأموال المرصودة لسنة 2008 من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الإداري والمالي في تنفيذ أوجه الانفاق العام. ويعد هذا الإجراء رغم ندرته الأداة المثلى للممارسة الديمقراطية وتكريس مبادئ الحكم الرشيد¹⁰.

وما يؤكد ذلك، هو غياب الشفافية الكافية لإخضاع الميزانية للرقابة ومساءلة امام الراي العام، حيث احتلت الجزائر مراتب متدنية وفق مؤشر الموازنة المفتوحة الصادر ((The International Budget Partnership (IBP) عن الشراكة الدولية للموازنة، حيث يحاول هذا المؤشر تقديم و قياس مدى درجة شفافية ميزانيات الدول وإجراءات الرقابة والمساءلة، ويعتمد مؤشر الموازنة المفتوحة (OPEN BUDGET INDEX) على سلم يحتوي على 100 درجة. وبناء عليه قسمت الدول إلى 5 فئات حسب مؤشر الموازنة المفتوحة، وهذا اعتمادا على وفرة المعلومات التي تقدمها تلك الدول على ميزانياتها وقد صنفت الجزائر ضمن اخر فئة الخامسة (5) وتكون درجاتها بين (0-20)، أي تلك الدول التي لا تقدم أي معلومات عن ميزانياتها¹¹. ولم تغادر الجزائر هذه الفئة منذ إدراج الجزائر في هذا المؤشر، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول (3): مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر 2008-2017.

السنة	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المتحصل عليها	2	1	13	19	3

Source: International Budget Partnership, Report of the Open Budget Survey, 2008,2010,2012,2015,2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن درجات الجزائر ضعيفة جدا وهذا ما جعلها تكون في الفئة الخامسة وفي اترتيب العالمي منذ ادراجها، أي مع الدول التي لا تقدم أي معلومات حول نظم ميزانياتها، وكانت بعيدة نوعا ما عن متوسط درجات مؤشر الموازنة المفتوحة الإقليمية الخاص بللشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ 20 و 21 (من أصل 100 درجة) سنتي 2017 و 2015 على التوالي هذا ما يدل على غياب الشفافية في استعمال موارد الجباية البترولية وعدم قدرة المجتمع المدني معرفة كيف تستخدم وتصرف الجباية البترولية.

المحور الثالث: اهم قواعد المالية العامة واطر الميزانية في الدول الغنية بالموارد:

1- أهمية القواعد المالية العامة وأطر الميزانية: كان هناك تحرك في جميع أنحاء العالم نحو زيادة الاعتماد على قواعد المالية العامة وأطر الميزانية متوسطة الأجل للمساعدة في التغلب على التحديات أمام سياسة المالية العامة. وفي عام 2014، كان 81 بلدا قد اعتمد نوعا من أنواع قواعد المالية العامة، حيث كانت قواعد رصيد الهي زانية والديون هي الأكثر شيوعا.

وتتمثل مزايا قواعد المالية العامة في توفير سياسة للمالية العامة تتسم بقابلية الاستمرار ووضوح المسار والاستقرار، كونها تساعد على الحفاظ على الانضباط المالي، وتعريف المواطنين والأسواق المالية بنوايا سياسة المالية العامة الحكومية. ويؤدي ذلك بدوره إلى توفير مزيد من اليقين لشركات الأعمال ومن المتوقع أن يشجع الاستثمار والتوظيف. وتبين التجربة الدولية أن البلدان التي لديها قواعد للمالية العامة غالبا ما تسجل أرصدة أولية أكبر تساعد على مواجهة التقلب الإيرادات في المدى المتوسط.

2- الخصائص المشتركة لتجارب الدولية في تطبيق قواعد المالية العامة : تكمن جاذبية أطر الميزانية متوسطة الأجل في قدرتها على المساعدة في تخطيط وإدارة وتحديد أولويات الإيرادات والنفقات على آفاق متوسطة المدى (3-5 سنوات). والميزانيات السنوية ليست بالضرورة هي أمثل الميزانيات لتحقيق نتائج المالية العامة . لهذا اعتمدت الكثير من الدول الغنية بالموارد القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل أهمها النرويج والشيلي ومنغوليا والمكسيك وحتى روسيا في ظل التحديات الفريدة التي تفرضها إيرادات السلع الأولية في كيفية التعامل مع التقلبات وقابلية نفاد المصدر الأساسي للإيرادات، دفعت هذه التحديات إلى الخروج بابتكارات كثيرة في مجال السياسات ، في حين لم يظهر نموذج وحيد، إلا أنها تشترك تجاربها في الخصائص التالية:

- هناك تحرك عام نحو اعتماد إطار إنفاق متوسط الأجل لتحسين تخطيط الإنفاق ورفع مستوى كفاءته؛
- تمت تجربة بعض أشكال ركائز المالية العامة (قواعد أرصدة المالية العامة الهيكلية، أو وضع حدود قصوى للإنفاق، أو مزيج من الاثنين) التي تسعى إلى فصل النفقات عن تقلبات الإيرادات، وإن كانت القواعد الصارمة لم تنجح؛
- أنشأت هذه البلدان صناديق تحقيق الاستقرار والثروة السيادية لتوفير الموارد اللازمة لتمهيد النفقات في مواجهة تقلبات الإيرادات والادخار للأجيال¹².

3- نماذج عن قواعد وأطر الميزانية المطبقة في الدول الغنية بالموارد: وفيما يتعلق بأطر إدارة ثروة الموارد الطبيعية، لجأت الكثير من البلدان لتطبيق الأطر والقواعد لإدارة ثروة الموارد الطبيعية التي تتمثل في أربع قواعد رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): نماذج عن قواعد وأطر الميزانية المطبقة في الدول الغنية بالموارد.

القواعد	مضمون القاعدة	امثلة عن الدول	شرح الاطار المالي لكل بلد
قاعدة توازن الميزانية العامة (الرصيد)	وضع حد اقصى لرصيد الميزانية الإجمالي.	شيلي (قانون المسؤولية المالية في عام 2006)	تحديد هدف ثابت للرصيد الهيكلي لمدة 10 سنوات بفائض قدره 1٪ من PIB بناء على تنبؤات لجان من الخبراء في تحديد سعر النحاس المرجعي
		النرويج (التزام سياسي)	العجز الهيكلي غير النفطي لا

الهيكلية (*)	للمالية العامة في عام 2001 لإدارة إيراداتها النفطية).	يتجاوز 4% والإيرادات الاستثمارية لصندوق التقاعد السيادي يحول على أساس عائد حقيقي محتسب على الاستثمار بنسبة 4 % لتمويل العجز.
منغوليا (التزام تشريعي 2010 طبق في 2013)	وضع حد أعلى للعجز الهيكلي في المالية العامة نسبته 2% من PIB ابتداء من عام 2013	
قاعدة المديونية	وضع حد أقصى للمديونية العامة كنسبة من الناتج المحلي الخام.	- اندونيسيا (اتفاق الائتلاف منذ عام 2004) - منغوليا (شرعا في 2010 وطبق في 2014) يجب أن لا يتجاوز مجموع ديون الحكومات المحلية والحكومة المركزية 60% من الناتج المحلي الإجمالي. - يجب أن لا تتجاوز المديونية العامة 40% من الناتج المحلي الإجمالي.
قاعدة النفقات	وضع حد أقصى للإنفاق الكلي، وفقا لمعدل النمو أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	- بوتسوانا (منذ 2003) - منغوليا (شُرعا في 2010 وطُبق في 2013) -نسبة الإنفاق العام / الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 40% (Ratio). -نمو الإنفاق محدود بنمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع التعدين.
قاعدة الإيرادات	وضع حد أقصى لاستخدام إيرادات الموارد الطبيعية.	- بوتسوانا (التزام سياسي منذ 1994). -غانا (اطار قانوني طبق منذ 2011) - لا يمكن استخدام عائدات التعدين الا للاستثمار العام أو ادخالها في صندوق الاستقرار سيادي (Fonds Pula) - يتم تمويل الميزانية بـ 70% من متوسط عائدات النفط على مدى 7 سنوات ويخصص 21% إلى

قاعدة الإيرادات	وضع حد أقصى لاستخدام إيرادات الموارد الطبيعية.	- ترينيداد 2007 - وهناك عدة دول أخرى كزاخستان 2010 وروسيا 2012.	صندوق الاستقرار. و 9٪ لصندوق الثروة الأجيال القادمة، النسب عرضة للتغيير كل 3 سنوات. - استخدام 40% كحد أقصى من فائض عائدات النفط والغاز المحققة بالمقارنة بالعائدات المحتملة لتمويل الميزانية، والباقي يدخر في صندوق الثروة وتحقيق الاستقرار، ويتم استخدام متوسط دخل أكثر من 11 سنة لتقديرات الميزانية.
-----------------	--	--	--

Source: Andrew Bauer, "Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles », Note de synthèse. Natural Resource Governance Institute. New York, aout 2014, p 4-5.

وتحظى هذه الأطر والقواعد لإدارة ثروة الموارد الطبيعية بدعم من صناديق تحقيق الاستقرار من أجل حماية الميزانية من أوجه عدم اليقين والتقلبات في الإيرادات ومواجهة حالات الطوارئ التي تتعرض لها المالية العامة، ولهذا لجأت البلدان إما إلى أفق زمني طويل لحساب السعر (منغوليا وروسيا وترينيداد) أو إلى تكليف لجنة من الخبراء (شيلي) بتحديد السعر. كذلك تولى أهمية لاختيار هدف الرصيد الهيكلي يعني ان هناك نية لتراكم الموارد من أجل الأجيال القادمة في شكل صناديق ثروة¹³.

المحور الرابع : تجربة الشيلي (إدارة المالية العامة)

على عكس اندونيسيا او حتى ماليزيا، لم يصبح الشيلي مُصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية، بل مُصدرا لمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة، قامت بتحديد القطاعات المهمة ذات الميزة التنافسية وعملت على تطويرها، فعززت المهارات الفنية وشجعت الابتكار عن طريق اعتمادها على الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمساهمة في تأسيس شركات جديدة وتطويرها من اجل تشجيع نقل التكنولوجيا، الذي يعود بالنفع غالبا على الصناعات الزراعية¹⁴. والمميز في التجربة التشيلية أن الزراعة تساهم بقدر كبير في تقدمها الاقتصادي فتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي أكثر من 15 %، ويستقطب 14 % من القوى العاملة حيث تحتل تشيلي المرتبة الثانية في العالم

بعد النرويج في قائمة مربّي ومنتجي سمك السلمون، بالإضافة إلى صادرات الخشب فتزايد الغابات فيها بنسبة 1 % سنوياً، بفضل المحميات الطبيعية حيث تغطي 18 % من مساحتها¹⁵.

1 - تطبيق القواعد المالية وأطر الميزانية متوسطة الأجل: من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية غير دورية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس وقد ساعدت السياسة المالية العامة غير دورية على حماية الاقتصاد من التقلبات الكبيرة في أسعار النحاس، مما خفض نسبياً تقلبات الإنفاق، حيث لديها تاريخ طويل في استخدام قواعد المالية العامة والأطر المؤسسية للمساعدة على إدارة تأثير صادراتها الكبيرة من النحاس على المالية العامة. وأنشأت شيلي في أواخر ثمانينات القرن الماضي "صندوق تثبيت إيرادات النحاس"، وبدأ العمل بقاعدة الرصيد الهيكلي في عام 2001 ثم تعديلها في عام 2005، وصدر قانون المسؤولية المالية في عام 2006 وتتولى لجان من الخبراء تحديد سعر النحاس المرجعي (تنبؤات للسنوات العشر التالية)، وإجمالي الناتج المحلي المحتمل الذي يتعين استخدامه في حساب الميزانية الهيكلية. ووفقاً للإطار المعمول به في شيلي، يجب أن يحتوي مشروع الميزانية على توقعات الميزانية متوسطة الأجل (لأربع سنوات) على أساس توقعات متوسطة الأجل لإجمالي الناتج المحلي وأسعار السلع الأولية. وتُحدّد النفقات في الميزانية بما يتماشى مع الإيرادات الهيكلية وهدف الرصيد الهيكلي، وقد تغيرت طريقة تطبيق القاعدة مع مرور الوقت، حيث تم تحديد هدف ثابت للرصيد الهيكلي في الفترة من 2001-2007 بفائض قدره 1 % من إجمالي الناتج المحلي، وفي عام 2008 تحدد الهدف بمقدار 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي، ويتولى "مجلس المالية العامة"، الذي بدأ عمله في يونيو 2013، الإشراف على اللجان القائمة المعنية بإجمالي الناتج المحلي المحتمل وسعر النحاس على المدى الطويل. وتم إنشاء صندوقين، وهما "صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي" الذي يغطي عجز المالية العامة ومسائل استهلاك الديون، و"صندوق احتياطات التقاعد" المخصص لتغطية جزء من نفقات المعاشات التقاعدية اعتباراً من عام 2016¹⁶.

2 - تحسين البيئة المؤسسية والاستثمار في رأس المال البشري: ما في شق البحث والاستثمار في رأس المال البشري قام بإنشاء صندوق للتنافسية والابتكار عام 2005، ويتم تمويله من قبل ضريبة على استغلال التعدين (النحاس)، ووضع وطور أكثر من 50 مركز بحث امتياز تشغيلي في شكل مجموعات قطاعية ذات تمويل مشترك مع القطاع الخاص معظمها مرتبط بالجامعات، التي تتنافس كلها على التمويل. مع تشجيع على الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تمويل المنح الدراسية في الخارج ذات المستوى عالي.

وقد ركز الشيلي أيضاً على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يصنّف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي (المركز 34 من بين 189 دولة، حسب تقرير 2014)¹⁷، ومن أحسن بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية من حيث مؤشر مدركات الفساد المركز 24 من بين 176 دولة حسب تصنيف مؤسسة الشفافية الدولية لسنة 2016، بفضل تقوية الجهاز القضائي وعزله عن السياسة. بالتالي أصبحت بلداً جذاباً للغاية للاستثمار الأجنبي في مجال التعدين حيث تحتل مكانة ثابتة في البلدان العشرة الأولى للتنقيب عن التعدين حسب تصنيف مؤسسة The Fraser

(Institute's) تحتل شيلي المرتبة الثالثة من بين ستين بلدا من حيث جاذبيتها للاستثمار في التعدين في عام 2011 الاحسن في أمريكا الشمالية كلها بفضل وضع سياسات عملية للتنمية قطاع التعدين، أولا بفضل دعم نظام الضرائب على التعدين في شيلي في التنمية الاقتصادية لأنه نظام واضح وتصاعدي ويمكن التنبؤ به، فهذا الوضوح يمكن المستثمرين من تقدير تكاليفهم واتخاذ قرارات، بناءً على ذلك تمكنت من جذب الاستثمار الأجنبي بنجاح مع الحفاظ على ملكية الشركات الوطنية الرئيسية وتهيئة البيئة المواتية للشركات المحلية مما ساهم في تعزيز الروابط الأفقية خاصة داخل قطاع الواحد وخلق الطلب على مقدمي الخدمات المحليين وتدريب المهنيين الوطنيين، استطاعت بذلك تطوير خدمات التعدين المقدمة (الهندسة تعدينية، لوازم وآلات التعدين...) بعدما كانت مستورد لهذه الخدمات قبل سنة الفين، حيث انتقلت صادرات خدمات التعدين من اقل 4 ملايين دولار سنة 2000 الى اكثر من 300 مليون دولار سنة 2012، ونتيجة لذلك تحسن اقتصادها من خلال استفادتها القصوى من قطاع الموارد الطبيعية الذي يمثل 17 % فقط¹⁸ وانتقل ناتج المحلي الخام بالنسبة للفرد من 9572,1 دولار سنة 2000 إلى 23.960,4 سنة 2016 حسب تقرير البنك الدولي.

خاتمة:

بعد الدراسة والتحليل نخلص إلى ان الجزائر بالمقارنة بالعديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية لم تطبق أي قواعد او اطر الميزانية سواء في المدى المتوسط او الطويل، بل بالعكس طفرت اسعار المحروقات التي عرفتها الجزائر في بداية الالفية ارخت القيود على موازنة الحكومية مما ساهم في تضاعف الانفاق الحكومي رغم ان الحكومة اتبعت في اعداد الميزانية العامة سعر نفط مرجعي متحفظة حتى في ظل الارتفاع أسعار النفط دون مراعاة العجز المسجل في الميزانية في نهاية كل سنة والذي يتم تغطيته من طرف صندوق ضبط الموارد في ظل غياب الشفافية الكافية لإخضاع الميزانية للرقابة ومساءلة امام الراي العام ، ساهم كل ذلك في اهدار المال العام وفي ترشيد إدارة إيرادات المحروقات بشكل فعال و دليل على ذلك بمجرد تراجع إيرادات الجباية النفطية ابتداء من نهاية 2014، ادي بالحكومة باتباع إجراءات تقشفية و نفاذ صندوق ضبط الموارد سنة 2017 وطبع النقود بدون مقابل، ما يدل على ان هذا الصندوق كان مجرد أداة لتمويل عجز الميزانية بدل ان يكون صندوق توفير للأجيال القادمة .

الهوامش والمراجع

¹ أمادوسي، "معوقات النمو"، صندوق النقد الدولي، مجلة التنمية والتمويل، المجلة 53 العدد 2، يونيو 2016، ص 27.

² صوفان العيد، بوركو عبد المالك، "تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الأول ، جامعة جيجل ، 2017، ص 55

³ Selon une conférence de presse de M. Farouk Chiali (2013) , VU LE 06/03/2019 publier sur le lien : <https://www.djazairess.com/fr/letemps/87202>

⁴ Ministère des finances , <http://www.mf.gov.dz/article/2/A-la-Une/453/CNED>: Consulté le 06/03/2019

⁵ أندرو وارنر، "الانتعاش المستعصي"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 50، العدد 3، سبتمبر 2013، ص 25.

⁶ فرحات عباس، سعود وسيلة، "حوكمة الصناديق السيادية - دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، ديسمبر 2015، ص 17.

⁷ صرامة عبد الوحيد، قجاتي عبد الحميد، "دراسة وتحليل أداء حوكمة العوائد الطاقوية في الجزائر حسب المؤشرات الدولية لحوكمة العوائد الطاقوية: الإشارة إلى الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد"، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص 5-6.

⁸ خن فتحي، إدارة العوائد البترولية بما يحقق استدامة المالية العامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، 2015، ص 8.

⁹ Andrew Bauer, "Règles budgétaires pour les fonds provenant de ressources naturelles", Note de synthèse. Natural Resource Governance Institute. New York, about 2014, p4-5.

¹⁰ عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، جامعة سطيف 1، منشورة، 2013/2014، ص 138.

¹¹ International Budget Partnership, 2019. <https://www.internationalbudget.org>

¹² تيم كالين، وهونان كو واخرون. "السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن. 2015، ص 21-25.

¹³ Andrew Bauer Op.Cit., p4-5

¹⁴ Alan Gelb, « Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelle ». Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI., Center for Global Development. Alger, 4-5 novembre 2010. p11

¹⁵ إبراهيم غرابية، "تشيلي تتحول إلى دولة غنية ومتقدمة"، مقال في صحيفة الغد، الأردن، ديسمبر 2009، شوهده يوم 2018/07/14 على الرابط:

<http://www.alghad.com/articles/538473>

¹⁶ تيم كالين وهونان كو، مرجع سبق ذكره، ص 22.

¹⁷ محمد أمين لزعر، "تجارب بعض الدول النامية في التنوع الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص 9.

¹⁸ Korinek, J., "Mineral Resource Trade in Chile: Contribution to Development and Policy Implications", OECD Trade Policy Papers, No. 145, OECD Publishing, Paris, 2013, p36-45.